المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية

إعداد

د. عبدالله بوعجيله الدرسي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والواحد والستون - 2022
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2022

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويـات

مقدمة..... 1

أولاً: الدبلوماسية الخضراء إطار عمل للحوكمة البيئية 2

ثانياً: التحديات التي تواجه عمل الدبلوماسية الخضراء 4

ثالثاً: دور المجتمع الدولي في تحقيق ميثاق بيئي عالمي 8

رابعاً: الاثار الناجمة عن التغيرات العالمية على البيئة العربية 9

خامساً: ملامح لاستراتيجية العمل البيئي العربي 12

سادساً: الخاتمة 14

المراجع 16

دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية

إعداد: د.عبدالله بوعجيله الدرسي

مقدمة

لم تكن القضايا البيئية الدولية تحظى باهتمام بالغ في أدبيات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية إلا على نحو بسيط، كأحداث عارضة لنشاط الدبلوماسية الدولية في سياق الاتفاقيات الثنائية أو المؤتمرات العلمية، لكن مع بداية سبعينات القرن الماضي من مؤتمر استكهولوم 1972 وما صاحبه من تحولات على مستوى البنى والمفاهيم والأطر النظرية دفعت بالمسائل البيئية بوصفها قضايا جديدة صلب النقاشات السائدة في الدوائر السياسية والأكاديمية والفكرية لتعتلي صدارة الأجندة السياسية العالمية. ويشير التقدم الواضح في النقاشات المتعلقة بالمسائل البيئية إشكاليات وتساؤلات عدة ورهانات فرضتها هذه القضايا على المهتمين بحق التنظير في السياسات العالمية ومساعيهم الحثيثة لموضعة القضايا البيئية، ومن ثم محاولة لمقاربات جديدة كفيلة بدعم الدبلوماسية البيئية أو على الأقل محاولة لتحفيز العلاقات الدولية و إبراز دور الحوكمة البيئية.

ولقد خضعت أنظمة الحوكمة لتطور هائل استجابة لتحديات البيئة والتنمية المختلفة، ومن معالم هذا التطور، مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية و إنجازاته، بما في ذلك جدول أعمال القرن 21، وقمة وإعلان الألفية، والقمة العالمية للتنمية المستدامة. ومن خلال القمم، وضعت الدول أهدافاً مشتركة وحددت تعريفات أساسية. وكثير من الاستجابات التي نُفذت وطنياً و إقليمياً ودولياً ليست بالضرورة متوافقة تماماً، وغالباً ما تكون هناك "مشكلة تواءم" بين المؤسسات التي أنشئت، والاهتمامات الأيكولوجية والانمائية التي يتم التعامل معها. وحددت مشاورات غيررسمية للجمعية العمومية للأمم المتحدة بشأن الإطار المؤسسي للأنشطة البيئية للأمم المتحدة مجالات اهتمام مشابهة بين الحكومات. في الوقت الذي أتاح فيه العدد الكبير للهيئات المعنية بالعمل البيئي التعامل مع مسائل بعينها بفاعلية ونجاح، فإنه أيضاً زاد من التجزؤ، وأدى إلى نُهج غير متسقة في تطوير السياسة و إنفاذها على حد سواء. كما أنه وضع عبئاً على البلدان من حيث المشاركة في العمليات البيئية متعددة الاطراف والالتزام بالوسائل القانونية و إنفاذها بفاعلية وكذلك المتطلبات والتنسيق على المستوى الوطني. ورغم تطوير جزء كبير من عمل السياسة واستمرار توسعه، تظل هناك فجوة متزايدة بين العمل التحليلي والمعياري والمستوى العملياتي، وكذلك اختلاف وخلاف عميق بين دول العالم الشمالية والجنوبية مما تطلب تواجد دبلوماسي لفض النزاعات البيئية وتقريب وجهات النظر وتحديد أولويات كل دولة على حدة. ومن هنا جاء مصطلح الدبلوماسية الخضراء المتعلق بحلحلة المشاكل البيئية بين الدول ونقل مركز الاهتمام والعمل من تطوير المعايير والسياسات إلى إنفاذها في جميع البلدان.

ومن هنا برز الدور الهام بالاهتمام بالحوكمة البيئية على الاصعدة الوطنية والاقليمية والدولية، في سياق كيفية استجابة المؤسسات لموقف يتسم بتغيرات بيئية تتفاعل عبر الموضوعات الرئيسية، و أيضاً عبر المستويات

والحدود المكانية والزمانية، وبالتالي يتيح ذلك بعض فرص تغيير أو تكييف أو إعادة توجيه نظام الحوكمة الحالي ليصبح نظاماً يمكنه التعامل بفاعلية أكثر مع الترابطات الانسانية والفيزيائية الحيوية عالمياً.

أولاً: الدبلوماسية الخضراء إطار عمل للحوكمة البيئية

لا توجدُ تعريفات مانعة وجامعة لمفهوم الدبلوماسية الخضراء (Green Diplomacy) لتشابك العلاقات بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، لكن المعطيات الدولية تشير إلى إمكانية أن يحتل البعد البيئي مكانة مرموقة في السياسات الخارجية من خلال ما يسمى المفاوضات الدولية من جهة أولى، كما توجد دول كثيره تُدافع عن مقاربة تفعيل الدبلوماسية الخضراء في العلاقات الدولية (كندا واليابان وسويسرا، إلخ) من جهة ثانية، وستسهمُ حركات المجتمع المدني العالمي حتماً في تطوّر القانون الدولي البيئي والدبلوماسية الخضراء من جهة ثالثة. ومع بروز هذا الفكر عالمياً، ومحلياً"، بدأت الدبلوماسية الخضراء تأخذ مجالاً خصباً في أدبيات السياسات العامة، ولم تغب الحركات الاجتماعية الخضراء عن هذا الحراك والدفع قُدُماً بالسياسات العامة نحو الاهتمام بالبعد الأخضر.

ولا شك أن المنظمات غير الحكومية كانت لها الريادة في تعزيز هذه المقاربة، ولاسيما في الضغط على الشركات المتعددة الجنسيات لإدخال مفهوم المسؤولية المجتمعية في طرق أدائها ورقابتها. لذلك فصنع القرار البيئي في المعاهدات البيئية مثالاً ينعكس بالدرجة الأولى، ليس على الدول فقط، بل على الشعوب أيضاً؛ فأدوار المجتمع المدني البيئي حاضرة بقوة للدفاع عن البعد البيئي في سياق تعزيز المقاربة التعددية للعلاقات الدولية وتعزيز الحوكمة البيئية.

تُعَدّ الدبلوماسية الخضراء حقلاً جديداً في العلاقات الخارجية. لذا، على الدول أن تُطور أدوات عمل دبلوماسيتها أخذاً في الاعتبار البعد البيئي فالسياسة الخارجية للأمم يجب أن تعكس بعمق التأثير المتزايد لسياساتها في قاعدة الموارد البيئية للبلدان الأخرى والموارد المشتركة، كما تُؤثر سياسات الدول الأخرى في سياستها. وهذا يتضح جلياً مثلاً في سياسات الطاقة والزراعة والسياسات القطاعية الأخرى.

وتُعَدّ الدبلوماسية الخضراء حقلاً جديداً في العلاقات الخارجية. لذا، على الدول أن تُطور أدوات عمل دبلوماسيتها أخذاً في الاعتبار البعد البيئي "فالسياسة الخارجية للأمم يجب أن تعكس بعمق التأثير المتزايد لسياساتها في قاعدة الموارد البيئية للبلدان الأخرى والموارد المشتركة، كما تُؤثر سياسات الدول الأخرى في سياستها. وهذا يتضح جلياً مثلاً في سياسات الطاقة والزراعة والسياسات القطاعية الأخرى، وكذلك بشأن بعض السياسات كالاستثمار الخارجي والتجارة، وسياسات المساعدة من أجل التنمية المتعلقة باستيراد المواد الكيماوية والنفايات والتكنولوجيات الخطرة أو تصديرها". ولا يخفى على أحد اليوم، أن السياسات البيئية الدولية تدعو لإعادة تحديد أولوية قيم حماية البيئة، وترسيخ العدالة الاجتماعية، والديمقراطية التشاركية. فهذه الوسائل الجديدة أصبحت توجه نحو نمط استدامة مجتمعي يحرّر الأفراد من القيود ويوفّر الظروف الأولية للوجود الإيكولوجي.

وفي السياق نفسه، يدعو بعض الفقهاء من أمثال (دانييل إستيل Daniel Esty) – إلى إصلاح الحوكمة البيئية عبر تعزيز شفافية المؤسسات، ويرون أن على هذه الأخيرة أن تضمن توسيع مشاركة المنتفعين الملتزمين بنقاش السياسات البيئية الدولية، فيما يوصي فقيه آخر (ماريا إيفانوفا Maria Ivanova) – بتطوير المعلومات الصحيحة في قضايا البيئة، وتوجهاتها، ونتائجها، ومخاطرها. الأمر الذي استوجب نشر الوعي بمفهوم ومبادئ وتطبيقات الحوكمة البيئية، وأهمية ترشيد استهلاك الموارد في سبيل الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية. وتعرف الحوكمة البيئية على أنها: مجموعة المنظمات والآليات السياسية وآليات التمويل والقواعد والإجراءات والمعايير التي تضبط مساعي حماية البيئة. كما يمكن تعريفها من منطلق أخر، بأنها مبدأ شامل ينظم السلوك العام والخاص نحو مزيد من المساءلة والمسؤولية من أجل البيئة فهي تعمل في كل المستويات بدءا من المستوى الفردي، وصولاً إلى المستوى العالمي، كما تدعو إلى قيادة تشاركية ومسؤولية مشتركة من أجل الحفاظ على الاستدامة البيئية. من هذا المنظور أصبح من الضروري التنسيق بين الوظائف التالية:

- إعداد سياسية بيئية تأخذ في الاعتبار تأثير النشاطات الاقتصادية على مجمل السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.
- ترجمة السياسات البيئية في قواعد قانونية وتكليف المؤسسات بتنفيذها.
- رقابة نتائج السياسات البيئية بواسطة مؤسسات مكيفة لهذا الغرض.
- ربط كل الإجراءات أو التدابير التي تهدف إلى حماية البيئة بمختلف المؤسسات وإدراجها في سياق عام للمجتمع.
- رقابة حسن تنفيذ السياسات البيئية وحسن سير المؤسسات التنفيذية.

أما في اعلان أبو ظبي حول المستقبل العربي 2001 فعرفت الحوكمة البيئية بالاستخدام الرشيد للموارد و إتباع استراتيجيات إنتاج أكثر نظافة مع العمل على تطوير تكنولوجيات متقدمة في مجال تحسن البيئة وتشجيع استخدام المنتجات التي تسهم في حماية الموارد الطبيعية والحد من التلوث البيئي. من خلال ما تقدم نستنتج أهم تحديات الحوكمة البيئية ونوضحها في الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): تحديات الحوكمة البيئية العالمية

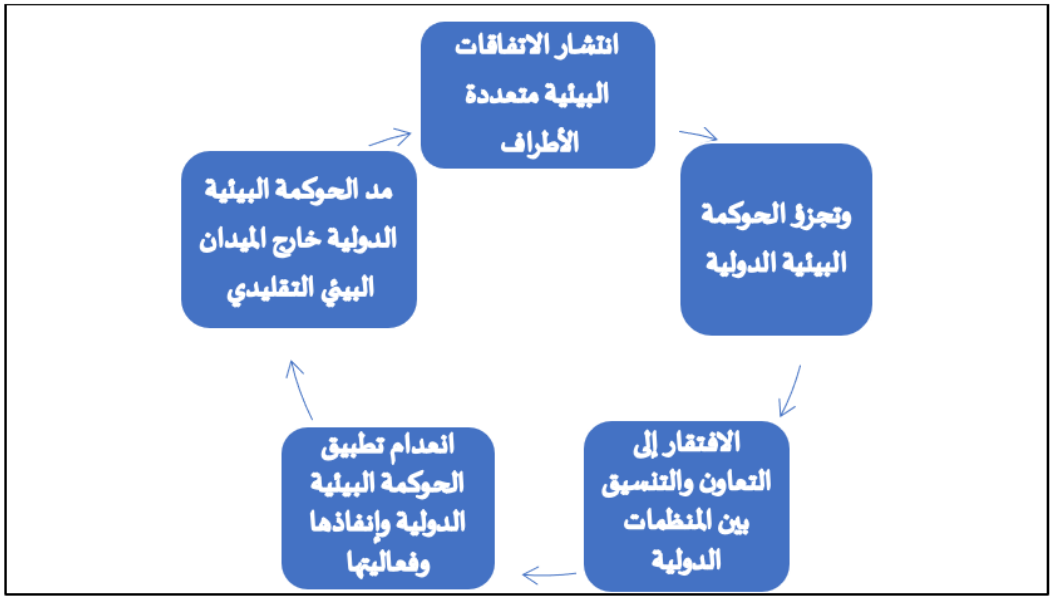

المصدر : إعداد الباحث.

ثانياً: التحديات التي تواجه عمل الدبلوماسية الخضراء

تنشأ مشكلة الإدارة البيئية وقضية المناخ وتفرض نفسها بشكل حاد على البشرية، بأشكال مختلفة: التلوث، الاحتباس الحراري، الجفاف، التصحر، الفيضانات، تراكم النفايات، نقص المياه، الانقراض التدريجي للأنواع الحيو انية والنباتية... وقد قدرت بعض الدراسات تأثر حوالي 300 مليون شخص سنوياً بالكوارث الطبيعية، يتوفى منهم نحو 1.1 مليون شخص.

ومن بين المبادرات التي تم اتخاذها للتعامل مع هذه المشكلات التفاوض بشأن الاتفاقيات البيئية الدولية، وبذلك أصبح واجبا على الدبلوماسي ان يقوم أولاً بتحليل مبررات التفاوض بناءً على المحددات غير القانونية والقانونية، ثم يقوم بتقييم نتيجة المفاوضات، مع الأخذ في الاعتبار تضارب المصالح، مع السعي للحصول على تو افق في الآراء بشأن القضايا البيئية العالمية.

من بين المبادرات التي تم اتخاذها للتعامل مع المشكلات البيئية: التفاوض بشأن الاتفاقيات البيئية الدولية .وبذلك أصبح واجبا على الدبلوماسي ان يقوم أولاً بتحليل مبررات التفاوض بناءً على المحددات غير القانونية والقانونية .ثم يقوم بتقييم نتيجة المفاوضات، مع الأخذ في الاعتبار تضارب المصالح، مع السعي للحصول على تو افق في الآراء بشأن القضايا البيئية العالمية.

تتعرّض تطبيقات الدبلوماسية الخضراء لضغوط وتحديات متعددة، منها: صعوبة الاتفاق البيئي الشامل، وتَعذر إضفاء الطابع النهائي على المفاوضات البيئية، كما أن معركة المال والتكنولوجيا لا تُحسم في أروقة المفاوضات بين الشمال والجنوب.

أ. صعوبة الاتفاق البيئي الشامل

من الدروس المستفادة من المؤتمرات الدولية، وخاصة في مجال التغيرات المناخية، صعوبة الاتفاق بين المتحاورين على نقاط محددة، وفي حالة حدوث تو افقات معينة سُرعان ما يتم في الجولات القادمة البدء من المربع الأول للتفاوض، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات في المحاور الآتية:

- لا يمكن أن يحدث الاجماع في المجال البيئي لاختلاف المصالح والتحالفات والرؤى السياسية والاقتصادية والتجارية، كما أن فرص نجاح التفاوض الجماعي قليلة في المفاوضات الدولية. من هذا المنطلق نتساءل: هل هناك ضرورة لإنشاء التحالفات والمحاور البيئية لاستكشاف المصالح الضمنية والخيارات الممكنة والمُتاحة؟
- الاحتياجات الاقتصادية المتناقضة لمختلف الوفود المتفاوضة على الساحة الدولية: المسؤولية التاريخية للغرب في مجال الاحتباس الحراري، ما يستوجب تعزيز التنمية الاقتصادية (أولوية الدول النامية)؛ وإعادة تموضع نشاط الشركات العابرة للحدود نحو دول الجنوب (أولوية الدول الصناعية).
- المشكلات البيئية تتجاوز الحدود الوطنية، ما يصعّب إيجاد الحلول الملائمة الشاملة: المسؤولية المشتركة من جهة، والمسؤولية التاريخية من جهة أخرى.

أ. صعوبة الاتفاق البيئي الشامل

- لا يمكن أن يحدث الاجماع في المجال البيئي لاختلاف المصالح والتحالفات والرؤى السياسية والاقتصادية والتجارية.
- الاحتياجات الاقتصادية المتناقضة لمختلف الوفود المتفاوضة على الساحة الدولية.
- المشكلات البيئية تتجاوز الحدود الوطنية.

ب. عجز المفاوضات البيئية

يمكن أن تفيد الحوكمة البيئة العالمية في "مجابهة القضايا المترابطة كالمصالح المشتركة، والمشكلات التي يطرحها سياق جنوب - شمال مع الإشارة إلى أن المصالح الجماعية تتضمّن حماية البيئة ومُتطلبات التعاون والقواعد والمعايير المشتركة وقد أسهمت المنظمات الدولية في:

- أولاً: تعزيز الحوكمة البيئية العالمية عن طريق المشاركة في تطوير دور القواعد والمعايير المشتركة.
- ثانياً: صنع القرار البيئي في الوضعيات المنفردة.
- ثالثاً: تحديد قابلية تمويل المشاريع للتنفيذ في الدول النامية.

ب. عجز المفاوضات البيئية

تعكس المفاوضات البيئية المنظور العام للعلاقات الدولية (جدلية التعاون والصراع)، لذلك تتأثر الحوكمة البيئية بمعطيات عدة، منها: صعوبة المفاوضات البيئية، واستدامة الجدل حول الحلول المقترحة، ويكمن هذا الجدل في العناصر الآتية:

- تتسم الموضوعات البيئية بعدم اليقين العلمي ما يُعقّد مهمة "صنع القرار البيئي". وقد تمسكت الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، بهذه الأطروحة للتنصل من التزاماتها البيئية الدولية. أما العالم النامي فيقرّ بأن العلم قد حسم الأمر، فالتغيرات المناخية هي من "صُنع الإنسان"، ويكفي مراجعة تقارير الهيئة المختصة بالتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة (IPCC) ، التي تضمّ خُبراء في التغيرات المناخية، لمعرفة حجم الدمار البيئي وفاجعة التغيرات المناخية.
- امتداد مسار المفاوضات البيئية على سنوات كثيرة (اتفاقية قانون البحار مثلاً)، وقد لا تفضي هذه المفاوضات إلى أي معاهدة أو اتفاقية جماعية ملزمة، فالتفاوض يستلزمُ الالتفاف حول النقاط

المتفق بشأنها لصياغة قواعد عامة ومجردة يخضع لها الجميع، لكن التنافس بين الدول الكبرى للسيطرة وخلق مناطق نفوذ يتجاوز منطق التو افق والعمل المشترك.

- سيطرة دول قليلة على سير المفاوضات البيئية، والتفاوض المناخي العالمي خير دليل على انفراد الولايات المتحدة الأمريكية والصين بهندسة النصوص الأخيرة للمؤتمرات المناخية.
- عدم توسيع قاعدة المفاوضات البيئية لتشمل موضوعات كالنمو السكاني والتنمية، والتفكر في بدائل و أنماط جديدة من الاستدامة لسبب واضح؛ وهو أن الشمال يُركّز على قضايا مُحددة، فيما ينصب اهتمام الجنوب على التنمية الشاملة لأنه يعيش أزمات بنيوية مترابطة يتحمّل الشمال جزءاً من مسؤوليتها.
- مسألة السيادة الوطنية؛ فالدول المتقدمة (صناعياً) تدعو إلى مزيد من تحرير التدفقات المالية والتجارية والخدماتية، وهي الدول نفسها التي تضع الضّوابط على حركة الأشخاص وتنقلاتهم؛ وتدعو أيضاً إلى حرية الصادرات الزراعية والأحقية في دخول الأسواق العالمية، وتضع في الوقت نفسه قيوداً على ذلك عن طريق تقديم المساعدات للمزارعين في حدود سيادتها الوطنية.

وقد تعاملت الدول الغنية مع العولمة على أنها حُزمة قابلة للتفكيك، وفكّكتها فعلاً، و انتقت منها ما يُو افق مصالحها، ولكنها لا ترغب في إتاحة مثل هذه الفرصة للدول النامية، بل إنها مارست ضغوطاً شتى عليها كي تلتزم بالتحرير المتعجّل والشامل لتجارتها، وتلغي الدعم عن صناعتها الناشئة، وتزيل القيود على تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها، وتلتزم بجميع اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتدخل في مناطق حُرّة أو شراكات مع دول متقدمة.

عموماً، استمر الصراع بين الشمال والجنوب، فالشمال يرى أن على دول الجنوب أن تتحمّل مسؤوليتها وخاصة الصين التي تمكنت من تحقيق النمو على حساب البيئة، وتحوّلت الصين منذ عام 2007 إلى الملوِّث الأول بثاني أوكسيد الكربون، متقدمة في ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها". بينما تطالبُ دول الجنوب بأن يتحمّل الشمال المسؤولية التاريخية وخاصة في مجال الاحتباس الحراري، وبناءً عليه من حقّ الجنوب أن يُطوّر القدرات التصنيعية للحاق بالركب الحضاري للغرب.

ويمكن أن تفيد الحوكمة البيئة العالمية في "مجابهة القضايا المترابطة كالمصالح المشتركة، والمشكلات التي يطرحها سياق جنوب - شمال مع الإشارة إلى أن المصالح الجماعية تتضمّن حماية البيئة ومُتطلبات التعاون والقواعد والمعايير المشتركة وقد أسهمت المنظمات الدولية في:

- أولاً: تعزيز الحوكمة البيئية العالمية عن طريق المشاركة في تطوير دور القواعد والمعايير المشتركة.
- ثانياً: صنع القرار البيئي في الوضعيات المنفردة.
- ثالثاً: تحديد قابلية تمويل المشاريع للتنفيذ في الدول النامية.

ج. حدة التنافس بين المال والتكنولوجيا

ما يميّزعالم اليوم هو التنافس التكنولوجي والتقني، حتى إن العمليات الاقتصادية، والعمليات السياسية، أصبحت تتضمّنُ قدراً كبيراً من التكنولوجيا.

عملياً، يطالبُ الجنوب بنقل التكنولوجيا النظيفة إليه، بينما يحتكرُالشمال المال والتقنية، ويرغب بتحويل التكنولوجيا الملوّثة فقط، أو إعاقة الحصول على التقنيات التكنولوجية الجديدة في حالات بيعها. ويمكن للجنوب أن يُطور قدراته التفاوضية كأن يربط بين القضايا البيئية وغير البيئية في المفاوضات الشمولية. ويلاحظ أن هناك قيوداً مفروضة على نقل التكنولوجيا المتقدمة، والرغبة في استمرارية سيطرة الدول الصناعية على مقدرات الشّعوب النامية، وإخضاعها لشروط مُجحفة فيما يتعلق بالمساعدات المقدّمة في مجالات التصنيع والتنمية الاقتصادية والمعاملات التجارية في المواد الخام المصدّرة من العالم النامي والسّلع الاستراتيجية المُصَدّرة من الدول المتقدمة.

الشكل رقم (2): التحديات التي تواجه عمل الدبلوماسية الخضراء

المصدر: إعداد الباحث.

ثالثاً: دور المجتمع الدولي في تحقيق ميثاق بيئي عالمي

نتطرّق في هذا المحور إلى سبل التوصل إلى ميثاق بيئي عالمي نظراً إلى أهمية الانتقال من توازن القوى إلى توازن المصالح وأهمية الاعتماد على الخُبراء بدلاً من السياسيين للحسم في القضايا البيئية المصيرية.

1. من توازن القوى إلى توازن المصالح المشتركة وتكاملها

إن توازن المصالح المشتركة للإنسانية يستدعي تعزيز مفهوم الأمن البيئي كتحدّ جديد مطروح على الأجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية. ويستخلصُ مفهوم الأمن البيئي من مضامين الميثاق العالمي للطبيعة، حيث يجبُ احترام الطبيعة وعدم تعطيل مساراتها العملية، ولا يجوز تعريض استمرارية البقاء على الأرض للخطر، كما يجب أن تخضعَ جميع مناطق الأرض من برّ وبحر وجوّ لمبادئ الاستمرارية

والرعاية واستعمال الموارد الإيكولوجية غير المتجدّدة بحذر وصيانة الطبيعة من التّدهور الناتج عن الحرب والأنشطة العسكرية الضّارة بالطبيعة.

2. الاعتماد على خبرة العلماء بدلاً من الخضوع لأهداف السياسيين

يُحتّم الميثاق البيئي العالمي المقترح على القادة السياسيين الاعتماد على الخبراء لإنجاز ميثاق يجمعُ بين أفكار كل الأطراف المتحاورة في المفاوضات الدولية، لأن المسألة ترتبط أساساً بحياة البشرية أو موتها. أما فئة السياسيين فهي تُعرّب أساساً عن مطالب ومصالح فئات محدودة ولمُدَد محدودة، لذلك تفتقدُ بُعد النّظر في أحيان كثيرة. وعلى الصعيد الدولي، دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP الحوكمة البيئية التي تتأسس على أربعة معطيات أساسية هي: العلم وأهميته في اتخاذ القرارات وترسيخ التعاون الدولي وإعداد السياسة الدولية وتعزيز المساعدة التقنية ومساعدة الحكومات الوطنية في خُططها التنموية المحلية.

عملياً، وفي نطاق الحاجة إلى توازن أفضل بين العلم والسياسة ومن خلال مراجعة أغلب الاتفاقيات الدولية التي تمّ التفاوض بشأنها منذ مؤتمر ستوكهولم بشأن البيئة في عام 1972، تبين أن البراهين العلمية قامت بدور محدود في تحديد الموضوع والبحث عن الحقائق والمساومة وتعزيز النظام. وثمة أسباب عدة لضعف نتائج الأبحاث العلمية عما يؤمن به الناس، منها أن التفاوض بشأن المعاهدات البيئية يتناول قضايا معقدة وتكون متداخلة أحياناً. وتوجد فئات من أصحاب المصالح الخاصة مستعدة دائماً للتّشكيك في الأدلّة العلمية غير اليقينية، وعندما يعترف العلماء بوجود هذه الشّكوك يسيطرُ الفاعلون السياسيون على صنع القرار ويوجد في الجماعة العلمية خبراء يفضّلون المواجهة خاصة النقاشات التي ترفعهم إلى دائرة الاهتمامات وما يُؤسف له أن الاعلام والرأي العام عندما يفشلان في فهم الخلافات الداخلية بين الخبراء "لا يرغبان" في التّقدم حتى تنجلي الحقيقة كاملة"، لذلك يتم التخلي عن الحقائق المتو افرة والمُتاحة لنا.

رابعا: الاثار الناجمة عن التغيرات العالمية على البيئة العربية

هناك العديد من التغيرات العالمية التي تؤثر على العالم العربي، يأتي في مقدمتها تغير المناخ، و انحسار طبقة الأوزون العليا، وفقد التنوع البيولوجي، و انتقال المخلفات الخطرة من الدول الصناعية إلى الدول الأخرى ومنها الدول العربية. ولعل أهم هذه التغيرات بالنسبة للعالم العربي حالياً قضية تغير المناخ. ومنذ بدء الدول الصناعية في تنفيذ اتفاقية كيوتو للمناخ، سارعت في الضغط على الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، للانضمام اليها. وهذا يستلزم دراسة متأنية للربح والخسارة المترتبين على الانضمام إلى هذه الاتفاقية من قبل كل دولة زد على ذلك اتفاقية باريس (2015) بشأن المناخ والجدل القائم حاليا بشأن الضو ابط والقيود التي ستكون على الدول العربية وخاصة النفطية منها.

أما الموضوعات الأخرى فتحكمها اتفاقيات دولية انضمت إليها معظم الدول العربية وسارت خطى حثيثة في سبيل تطبيقها. ومن البديهي أن تظهر مع مرور الزمن تغيرات كوكبية أخرى. وقد بدأ الحديث فعلاً عن دور المواد العالقة بالجو في التغيرات المناخية وعن احتمالات الانقلاب الحراري في مياه المحيطات.

لعل أهم التغيرات بالنسبة للعالم العربي حالياً قضية تغير المناخ. ومنذ بدء الدول الصناعية في تنفيذ اتفاقية كيوتو للمناخ، سارعت في الضغط على الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، للانضمام اليها. وهذا يستلزم دراسة متأنية للربح والخسارة المترتبين على الانضمام إلى هذه الاتفاقية من قبل كل دولة زد على ذلك اتفاقية باريس (2015) بشأن المناخ والجدل القائم حاليا بشأن الضو ابط والقيود التي ستكون على الدول العربية وخاصة النفطية منها.

المشكلات البيئية ذات الأولوية في الدول العربية

إن معظم القضايا البيئية ذات الأولوية في ختام القرن العشرين هي القضايا البيئية نفسها المطروحة مع بداية القرن الجديد، وإن اختلفت حدتها وترتيب أولويتها. وتضم هذه القضايا: ندرة المياه وتدني نوعيتها، محدودية الأرض، التصحر، التأثير البيئي لتز ايد إنتاج الطاقة واستهلاكها، تلوث المناطق الساحلية، فقد الغابات، الاستهلاك غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية، تدهور بيئة المدن والنفايات الصلبة والسائلة وكذلك النفايات الخطرة.

الشكل رقم (3): أبرز المشكلات البيئية للدول العربية

المصدر: إعداد الباحث.

تعد قضية ندرة المياه ونوعيتها من أهم القضايا البيئية في المنطقة، خصوصاً مع التزايد المطرد في الطلب عليها، المصاحب لزيادة السكان والنشاطات التنموية من صناعة، وزراعة، وسياحة، وغيرها. وتقدر الموارد المائية المتجددة المتاحة في الوطن العربي بنحو 265 بليون متر مكعب في السنة، ويقدر متوسط نصيب الفرد بحوالي 977 متراً مكعباً في السنة. والمتوقع أن يتناقص هذا النصيب إلى نحو 500 متر مكعب في السنة في معظم دول المنطقة بحلول سنة 2025، علماً أن نحو نصف هذه المياه ينبع من مصادر خارج الوطن العربي، كما أن هذه الموارد غير مستغلة بكاملها، بل يتم استغلال نحو 68% منها فقط، وتتفاوت درجات الاستغلال بين دول المنطقة.

وتشير التوقعات إلى زيادة حدة مشكلة المياه في المنطقة، خصوصاً إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة من وضع استراتيجيات وسياسات مناسبة لإدارة المياه وبقاء ظروف مصادر المياه واستثماراتها كما هي عليه.

وبالنسبة إلى مصادر الأراضي، فان المنطقة العربية تعاني من ندرة الاراضي أيضاً، حيث إن 54,8% من مساحتها تعد أراضي خالية. وتمثل المراعي 26,8% والأراضي القابلة للزراعة 14,5% والغابات حوالي 3,9%. وتمثل الاراضي المزروعة حوالي 29% من مساحة الاراضي القابلة للزراعة أو حوالي 4,2% من إجمالي مساحة المنطقة العربية.

أما غابات المنطقة، فإن أكثر من 80% منها يقع في السودان والجزائر والمغرب. وهناك دول مثل البحرين ومصر والكويت وقطر لا تملك أي غابات وتعتمد على التشجير وتتعرض غابات المنطقة إلى ضغوط متزايدة وتفقد 1,59% بمعدل سنوي. وتعد إعادة زراعة الغابات الطريق الفعال لتعويض الفقد، غير أن معدل التشجير وزراعة الغابات لا يوازيان معدلات الفقد، فضلاً عن أن إعادة زراعة الغابات لا يعوض الفقد الذي يحدث فعلاً في التنوع البيولوجي الذي تضمه الغابات الأصلية وتكتسب المناطق الساحلية البحرية أهمية خاصة في المنطقة العربية نظراً لأن كل دول المنطقة ساحلية، وإن تفاوتت أطوال السواحل فيها. وتطل دول المنطقة على ثلاثة بحار رئيسية هي البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج.

وتتزايد الأنشطة الاقتصادية في المناطق الساحلية، وخاصة التوسع العمراني والصناعي. وتعيش نسبة كبيرة من السكان قرب الشواطئ، حيث تتراوح من 40% إلى 50% بالنسبة لمناطق البحر المتوسط ومن 8% إلى 94% لمناطق الخليج، بينما تصل هذه النسبة إلى حوالي 4,3% في مناطق البحر الأحمر.

ويهدد التلوث البترولي المناطق البحرية في الدول العربية، خصوصاً الخليج والبحر الأحمر، بينما تتزايد نسبة التلوث بالعناصر الثقيلة في البحر المتوسط. كما بدأت الآثار السلبية لتراكم العناصر المغذية (eutrophication) تظهر في بحار المنطقة وفي الخليج العربي. وبينما تقدم السياحة والصيد والبترول أهم ثروات المناطق الساحلية والبحرية، فهي تمثل أيضاً الضغوط الرئيسية على بيئتها.

ويعد البحر المتوسط الأكثر تلوثاً، بينما تتزايد الضغوط على البحر الأحمر. ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر بعض المناطق على سواحل المتوسط وعلى وجه الخصوص دلتا النيل.

أما دور المنطقة في انبعاثات الاحتباس الحراري فما زالت متواضعة نسبياً إذا ما قورنت بالدول الصناعية والدول ذات الاقتصاديات الانتقالية. فعلى سبيل المثال، لا تزيد انبعاثات المنطقة من ثاني أوكسيد الكربون عن 4% من إجمال الانبعاثات العالمية AFED 2001.

إن احدى المشاكل الرئيسية بالنسبة للمنطقة هي تلوث هواء المدن نتيجة حرق الطاقة التي تزايد إنتاجها بشكل ملحوظ، خصوصاً في الدول البترولية، كما تساهم الصناعة والنقل بدرجة كبيرة في هذا التلوث.

خامساً: ملامح لاستراتيجية العمل البيئي العربي

يُقصد بالاستراتيجية عدد من التوجهات العريضة التي تجري صياغة برامج العمل ومشروعاته على هدى منها. وفيما يتعلق باستراتيجية العمل البيئي العربي تتحدد هذه التوجهات على أساسين: أولهما، نقاط القوة والضعف في الواقع العربي البيئي الراهن، والثاني دراية واسعة بما يجري في العالم حولنا في مختلف مجالات العمل البيئي.

ونوجز هنا ملامح لاستراتيجية العمل البيئي في المرحلة المقبلة:

- العمل على إطارين زمنيين. يتناول الأول صياغة خطط قصيرة المدى لا يتجاوز إطارها الزمني خمسة أعوام، مثلاً. وهذه هي مجموعة من البرامج التي تعالج مشاكل ذات طبيعة ملحة، أو تلك التي تتوفر فرصة حقيقية لنجاحها في إطار الواقع العربي الراهن، بمحدداته المادية، والفنية، والثقافية، والسياسية. وسيكون للنجاح في تحقيق أهداف هذه المجموعة من البرامج أثر طيب وملموس في حشد المزيد من الموارد بأنواعها لتحقيق وتيرة أسرع وأبعاد أكثر عمقاً في مواصلة جهود إصحاح البيئة العربية وحمايتها. ويأتي المستوى الثاني معتمداً على أطراً زمنية أطول وتتصدى لمسائل أخرى تحتاج إلى جهد متواصل، وتقوم على فهم دقيق لطبيعة تلك المشاكل وأسبابها، والظروف التي ظهرت فيها، وتطورها مع مرور الزمن، والتحليل الوافي للمحاولات التي تكون قد جرت لمعالجتها، سعياً إلى تحقيق نجاح ملموس في هذه الجهود.
- البدء بوقف أسباب التدهور البيئي، قبل الانصراف إلى معالجة آثاره. ومع أن هذه النقطة تبدو بديهية، إلا أن كثيراً من الجهد في الماضي انصرف إلى معالجة آثار التدهور البيئي دون الاهتمام بوقف أسبابه. ومن الواضح أنه سيكون من الضروري، في حالات كثيرة تشتد فيها حدة الآثار، توزيع الجهد بين معالجة الآثار الحادة ووقف الأسباب التي أدت إلى وقوعها. وسوف يكون حجم الجهد في هذه

الظروف كبيراً بدرجة ملموسة، الأمر الذي يؤكد المبدأ القائل بأن "دحرجة" المشاكل البيئية من مكان إلى مكان، أو من وقت إلى وقت لاحق، يؤدي دائماً إلى كلفة طائلة كان من الممكن تلافيها لو أن هذه المشاكل لقيت الاهتمام المناسب في وقت مبكر.

- تعزيز القدرات العربية ودعم التطوير المؤسسي، عن طريق: ايلاء أمر التنمية البشرية، على كل مستويات العمل، وفي مختلف التخصصات البيئية، اهتماماً حقيقياً، والسعي إلى تطوير مناهج التعليم في مختلف مراحله لتصبح البيئة مكوناً أساسياً فيها من أجل تربية جيل واعٍ مدرك لمسؤوليته في حماية البيئة، إدراكاً قائماً على فهم سليم لقضايا البيئة، وسلوك يحترم قدراتها، وعمل فاعل لحمايتها أياً كان موقع عمله. ولا بد من حفز وسائل الاعلام العربية إلى مزيد من الاهتمام والتركيز والوضوح في تعريف المواطن العربي، طفلاً كان أو شاباً أو شيخاً، رجلاً كان أم امرأة، ومهما كان نصيبه من التعليم أو الجاه، بالمشاكل البيئية، وتشجيعه على سلوك أفضل يساند جهود حماية البيئة ويجعل منه داعية مخلصاً وراعياً أميناً لهذه الجهود. كما ينبغي السعي لتطوير مؤسسات العمل البيئي العربية مع الاسترشاد بتجارب الآخرين، والاستناد إلى الو اقع الاجتماعي والقيم الأصيلة، والعمل على تحقيق قفزة نوعية في جهود مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في توفير القاعدة العلمية والخبرة الميدانية لمواجهات حاسمة في معالجة المشاكل البيئية التي تراكمت في السنوات الأخيرة، وبالذات الأبعاد العالمية الجديدة لهذه المشاكل و آثارها على المنطقة العربية.

ينبغي السعي لتطوير مؤسسات العمل البيئي العربية مع الاسترشاد بتجارب الآخرين، والاستناد إلى الو اقع الاجتماعي والقيم الأصيلة، والعمل على تحقيق قفزة نوعية في جهود مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في توفير القاعدة العلمية والخبرة الميدانية لمواجهات حاسمة في معالجة المشاكل البيئية التي تراكمت في السنوات الأخيرة، وبالذات الأبعاد العالمية الجديدة لهذه المشاكل و آثارها على المنطقة العربية.

- دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بعد أن أصبح لزاماً على المؤسسات الحكومية القائمة على شؤون البيئة في الدول العربية أن تعطي دعماً كبيراً للقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الخطط اللازمة لحماية البيئة وتنفيذها، والتركز في هذا المجال على دور الأسرة والمرأة لضمان مشاركتها الفاعلة.
- تطبيق أدوات الاقتصاد البيئي الحديث، لأن الاهتمام بامتلاك ناصية هذه الأدوات الحديثة كفيل بأن يوفر لصانع القرار مقارنة دقيقة بين الذي يحققه القيام بالإجراءات اللازمة لمواجهة مشاكل البيئة في وقت مبكر والضرر الناجم عن التراخي في هذه المواجهة. إن أدوات مثل حساب الخارجيات (externalities)، وتعديل حسابات إجمالي الناتج القومي لتأخذ في الحسبان ما يستهلك

من موارد وما يحدث من تلف بيئي، والقيمة الحقيقية للاستثمارات مع مرور الزمن (discounted value) متاحة الآن، والعمل مستمر في تطويرها وتيسير تطبيقها. ويمكن أن تكون هذه الأدوات سنداً حقيقياً لصانع القرار العربي في اتخاذ قرارات رشيدة لمعالجة المشاكل البيئية بقدر أكبر من الاطمئنان (AFED 2001).

- اعتماد استراتيجية "الانتاج الانظف"، التي يجري تداولها في حالات كثيرة على أنها مجرد وقف انبعاث الملوثات. ولا يعكس هذا فهماً دقيقاً لحقيقة المصطلح و أبعاده، الذي هو في الو اقع واحد من أهم ما توصل إليه الفكر البيئي في العقدين الأخيرين. إن استراتيجية "الانتاج الأنظف" تمتد من خفض استهلاك الموارد البيئية خفضاً جذرياً ملموساً، إلى تجنب استخدام مواد خطرة (عالية السمية أو ضارة بالبيئة) ما أمكن ذلك، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرق إنتاجها لتحقيق هذين الهدفين، ثم الحد من الانبعاثات والتصريفات والمخلفات أثناء عملية الانتاج والاستخدام، وتدوير المخلفات، حتى تصل إلى حد النظر في أنماط الاستهلاك والظروف الاجتماعية التي نشأ عنها الطلب الاجتماعي على المنتجات أو الخدمات ومحاولة تعديلها للتقليل من الاستهلاك المهدر للموارد والضار بالبيئة، بينما لا توجد حاجة حقيقية لتلك المنتجات أو الخدمات. نحن نسمع ونرى في الدول الصناعية الاتجاه الحديث إلى الوصول إلى ما يسمى بمعامل 4، وهو ما تهدف اليه في المستقبل القريب، وحتى معامل 10. ويعني الأول إنتاج ضعفي المنتج باستخدام نصف الموارد الطبيعية والطاقة.

الشكل رقم (4) ملامح استراتيجية العمل البيئي المشترك

المصدر: إعداد الباحث.

سادساً: الخاتمة

لقد شكلت القضايا البيئية وعلى رأسها التغير المناخي وندرة الموارد الطبيعية الناتجة عن الفشل الذريع في تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتجددة والغير متجددة مصدراً للنزاعات الدولية التي ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية والتدخل المبكر عبر تفعيل الدبلوماسية الخضراء واعتماد معايير وطرق حديثة في التفاوض تكون بمثابة أدوات دبلوماسية حديثة في فض النزاعات الدولية البيئية، والخلافات بين الدول بشأن تطبيق الاتفاقيات والبروتوكولات وغالباً هي الوسيلة الأنجح لفض كل الخلافات والصراعات وهو أقصر الطرق مما يعزز الأمن البيئي واستقرار الدول بعيداً عن الصراعات، وعبر دعم السبل التي تؤدي إلى تأسيس الحوكمة البيئية العالمية المعنية بالبيئة والتنمية وتر ابطاتهما بالأمم المتحدة والاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والأنظمة المعنية بالتنمية والتجارة والتمويل والمجالات ذات الصلة. كما أن القطاع الخاص والهيئات العلمية والبحثية والمجتمع المدني والنقابات المهنية وأصحاب المصالح الاخرين هم أيضاً ممثلون رئيسيون، وأعمالهم الفردية والجماعية لعبت دوراً محورياً لدمج البيئة في التنمية. فقد باتت الحاجة إلى التعاون والتنسيق أمراً مُلحاً، يوجد العديد من الانظمة المتميزة المعنية بالبيئة والتنمية والتجارة والتنمية المستدامة تعد الأخيرة الأكثر ضعفاً من حيث التر ابط، نظراً لأنها تجمع بين البيئة والعناصر الاجتماعية-الاقتصادية. ويحدث التعاون والتنسيق في ظل كل من هذه الانظمة بوجه عام من خلال منظمات قيادية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة التجارة العالمية لشؤون التجارة، والبنك الدولي لشؤون التنمية، ولجنة التنمية المستدامة لشؤون التنمية المستدامة وينبغي على كل المؤسسات سالفة الذكر تبني مشروعاً دبلوماسياً عالمياً (الدبلوماسية الخضراء) لتفتيت المشاكل البيئية ومتابعة تنفيذها مع مراعاة خصوصيات الدول وإمكانياتها وذلك بأقصر الطرق والوسائل السلمية. وفي ظل هذه الديمومة الدولية تقع الدول العربية في موقف لا تحسد عليه نتيجة لضغط الدول الصناعية، (الأساس في الأزمة البيئية العالمية)، وإن لم يكن هناك ميثاق عربي واحد وتبنى وتفعيل للحوكمة البيئية ولتوسيع دور الدبلوماسية الخضراء بما يتضمنه ذلك من إمكانية إطلاق مشروع حوكمة بيئية عربية موحد وتكثيف الدور الدبلوماسي لخبراء البيئة اتجاه القضايا البيئية العالمية، فإن ذلك سيؤثر على جهود وخطط الدول العربية لتحقيق أهدافها التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المراجع العربية

جنا أبو صالح (2019)، الدبلوماسية الخضراء الوساطة والتحكيم، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

جون بيليس (2014)، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة.

الحسين شكراني، نحو حوكمة بيئية عالمية، مجلة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية.

رؤية مستقبليه للبيئة العربية بالوقائع والأرقام-مجلة البيئة والتنمية الصادرة عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية AFED-العدد 39 يونيو 2001- بيروت.

عمار علي حسن (2018)، البيئة والعلاقات الدولية – من الألسنة إلى التنمية، مجلة شؤون عربية، عدد 172.

لزهر وناسي، يوسف بن يزة، معالم النزعة البيئوية في حقل العلاقات الدولية، مجلة العلوم والدراسات السياسية، جامعة باتنة.

منى زنودة (2019)، قضايا البيئية والحاجة إلى التنظير الأخضر في العلاقات الدولية، المجلد 14، العدد 2، مجلة المفكر، الجزائر.

المراجع الأجنبية

AYKUT Stefan, DAHAN Amy, Gouverner le climat ? 20 ans de négociations internationales, Paris, Presses de Science Po, 2015.

BAIL Christoph, FALKNER Robert, MARQUARD Helen (eds.), The Cartagena Protocol on Biosafety. Reconciling Trade in Biotechnology with Environment and Development ?, Londres, RIIA/Earthscan, 2002.

CANAL-FORGUES Éric, Démocratie et diplomatie environnementales. Acteurs et processus en droit international, Paris, Pedone, 2015.

DEATH Carl, « Summit theatre. Exemplary governmentality and environmental diplomacy in Johannesburg and Copenhagen », Environmental Politics, 20 (1), 2011.

FOYER Jean (dir.), Regards croisés sur Rio+20. La modernisation écologique à l'épreuve, Paris, CNRS Éditions, 2015.

JEPSEN Henrik, « Nothing is Agreed until Everything is Agreed ». Issue Linkage in the International Climate Change Negotiations, Århus, Politica, 2013.

KUYPER Jonathan W., BACKSTRAND Karin, « Accountability and representation. Nonstate actors in UN climat diplôma », Global Environnemental Politiques, 16 (2), 2016.

MORIN Jean-Frédéric, ORSINI Amandine, « Sommets des Nations unies : entre environnement et développement », dans MORIN Jean-Frédéric, ORSINI Amandine, Politique internationale de l'environnement, Paris, Presses de Sciences Po, 2015.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون
العمل التطوعي والتنمية	د. فيصل المناور أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والخامس والأربعون
مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والسادس والأربعون
تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والسابع والأربعون
استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية	د. محمد باطويح	المائة والثامن والأربعون
التعلم الريادي	د. علم الدين بانقا	المائة والتاسع والأربعون
المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟	أ. صفاء المطيري	المائة والخمسون
الحكومة الإلكترونية وجائحة (كوفيد- 19)	د. محمد أمين لزعر	
أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر	أ. عمر ملاعب	المائة والواحد والخمسون
مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله أ. محمد عواوده	المائة والثاني والخمسون
إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة	أ.د. إيهاب مقابله د. سهيل مقابله أ. عمر ملاعب أ.د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والثالث والخمسون المائة والرابع والخمسون

تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجادب الدولية: الهيكل والأدوات والأداء المقارن	د. نواف أبو شماله	المائة والخامس والخمسون
تطوير العناقيد الصناعية	أ. د. وليد عبد مولاه	المائة والسادس والخمسون
بناء السياسات العامة	أ. د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والسابع والخمسون
تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)	أ.د. عقبة عبداللاوي د. خليفة خالدي	المائة والثامن والخمسون
التدريب أثناء الخدمة	أ.د. فهد الفضالة	المائة والتاسع والخمسون
الجوانب النظرية والتطبيقية للتميز المؤسسي- نماذج دولية رائدة	د. نواف أبو شماله	المائة والستون
دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والواحد والستون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: